



التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية في ظل التنمية المحلية المستدامة - رؤية استشرافية

Regional balance and social justice in light of sustainable local development - prospective vision

أد. عبد الغني بن حامد
المركز الجامعي إيليزي

الملخص

كان ولا يزال التعويل على تقوية الجبهة الاجتماعية وتحسينها القاسم المشترك لمختلف التجارب الناجحة للدول قديما وحديثا في مواجهة الأزمات والتحديات، كما أن تحقيق التقدم والتنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة، والتركيز على تطوير البنية التحتية وضمان خدمة مناسبة لاحتياجات مختلف الفئات الاجتماعية، تعد أحد أهم روافد العدالة الاجتماعية الحقّة، وداعما رئيسيا للاستقرار الفردي والاجتماعي. وعلى هذا الأساس فإن التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة والآخذة بعين الاعتبار للتوازنات والاحتياجات الوطنية، الإقليمية والجهوية، والحفاظ على الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي في بلادنا الجزائر، ترتبط بجملة من الخطوات العملية التي ينبغي تحقيقها. لذلك فإن هذا المقال يهدف إلى إبراز دور التنمية المستدامة عموما والمحلية منها خصوصا في تحقيق التوازن الجهوي بالجزائر ومنه حتما تحقيق العدالة الاجتماعية؛ ومن أجل ذلك تم الاعتماد على تحليل وسائل وأدوات تنموية، أهمها برامج التجهيز العمومي وبرنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلدية (ADSEC)، التي تأخذ بعين الاعتبار تلبية الطلب الاجتماعي وتجسيد التطلعات المحلية والجهوية وفق معايير النجاعة، الحوكمة والأثر الاقتصادي والاجتماعي. وتبقى هذه الوسائل والأدوات وعلى قدر أهميتها، بحاجة ماسة لتحسينها وتوجيهها بما يلائم الاستراتيجية والأهداف العامة المسطرة للدولة، ما يضمن تعزيز الجبهة الداخلية والتلاحم الوطني بين أفراد المجتمع الواحد.

الكلمات المفتاحية: التنمية المستدامة، التنمية المحلية، التوازن الجهوي، العدالة الاجتماعية، الحوكمة.

Abstract

Reliance on strengthening and fortifying the social sphere has consistently been a common characteristic in various successful experiences for nations, both historically and contemporaneously, particularly when confronting crises and challenges. Similarly, the achievement of sustainable economic and social advancement, with a focus on infrastructure development and ensuring services that adequately cater to the needs of diverse social groups, is a fundamental pillar of genuine social justice and a key support for individual and societal stability. Accordingly, sustainable economic and social development that considers national, regional, and local balances and requirements, while maintaining economic and social stability in Algeria, is contingent upon a series of practical steps that must be accomplished. Consequently, this paper aims to emphasize the role of sustainable development, particularly at the local level, in attaining regional balance in Algeria and, accordingly, realizing social justice. To this end, an analysis of developmental means and tools is employed, including public works programs, municipal social and economic development support program (ADSEC). These tools take into account the fulfillment of social demands and the realization of local and regional aspirations, based on criteria of efficiency, governance, and economic and social impact. Despite their significance, these means and tools require urgent updating and alignment with the government's general strategies and objectives to ensure the empowerment of the internal front and national cohesion among members of society.

Keywords: Sustainable Development, local development, Regional Balance, Social Justice, Governance.

تمهيد:

في ظل التحديات الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية التي تعرفها الجزائر، أصبحت معها التنمية المحلية المستدامة أداة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي وتعزيز العدالة الاجتماعية، خاصة وأنّ الجزائر دولة ذات مساحة شاسعة وتنوع جغرافي كبير، حيث أن هذا التنوع يفرض اتباع برامج واستراتيجيات تنموية تأخذ بعين الاعتبار الاحتياجات والأولويات في مختلف الولايات والبلديات والمناطق الحضرية والريفية.

من هنا يبرز دور التنمية المحلية المستدامة باعتبارها أداة شاملة وحيوية تهدف إلى استغلال الموارد المحلية بطريقة فعّالة ومستدامة، ودعم المشاركة المجتمعية، وتعزيز الفرص الاقتصادية المتكافئة.

تعتمد التنمية المستدامة على نهج يوازن بين الاحتياجات الاقتصادية، الاجتماعية، والبيئية، مما يضمن تحقيق أهداف الحاضر دون المساس بحقوق الأجيال القادمة.

يهدف هذا المقال إلى دراسة دور التنمية المحلية المستدامة وكيفية مساهمتها على الحفاظ على التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية في الجزائر في ظل مبادئ الحوكمة والتشاركية. ومن خلال تحليل السياسات الحالية والتحديات المطروحة، سيسعى البحث إلى تقديم مقترحات عملية لتعزيز جهود التنمية المحلية المستدامة بما يلبي احتياجات مختلف المناطق.

كما يمكن تصور رؤية استشرافية تعتمد على اقتراح بعض السياسات والاستراتيجيات المستقبلية التي من شأنها تدعيم والحفاظ على التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية المعتمدة على التنمية المحلية المستدامة وفق مبادئ الحوكمة، النجاعة، الشفافية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية. مما سبق يمكن صياغة إشكالية بحثنا هذا على النحو التالي:

كيف يمكن للتنمية المحلية المستدامة كأداة شاملة وحيوية بأن تسهم في تدعيم والحفاظ على التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية في الجزائر؟

أولاً: الإطار المفاهيمي للتنمية المحلية المستدامة

1. تعريف التنمية المستدامة

تم التعبير عن مفهوم التنمية المستدامة بتعاريف عديدة، ولكن التعريف الأكثر اقتباساً هو التعريف الذي ظهر بتقرير مستقبلنا المشترك، والمعروف أيضاً باسم تقرير برونتلاند Brundtland، وهو تقرير صادر سنة 1987 عن اللجنة العالمية المعنية بالبيئة والتنمية (WCED) والتابعة للأمم المتحدة والتي أنشأت بموجب قرار الجمعية العامة 161/38 المؤرخ 19 ديسمبر 1983. وترأست هذه اللجنة بطلب من الأمين العام للأمم المتحدة، غرو هارلم برونتلاند Gro Harlem Brundtland والتي أصبحت رئيسة وزراء النرويج فيما بعد (BRUNDTLAND, 2025). وهو نفسه التعريف الذي تبناه المعهد العالمي للتنمية المستدامة في موقعه الرسمي على أن التنمية المستدامة هي «التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها الخاصة».

تُشكل الاستدامة أساس الإطار العالمي الرائد للتعاون الدولي اليوم، ألا وهو خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وأهدافها؛ ففي جوان 2022، اجتمع وزراء البيئة من جميع أنحاء العالم لتقييم ما تم تحقيقه وما نتجه إليه، بهدف حشد تأييد الدول الأعضاء، لحث

الأمم المتحدة للعمل من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة. حيث تُعدّ هذه المؤتمرات محطات رئيسية في حوكمة التنمية المستدامة، لكن اختبارها الحقيقي يكمن في العمل اليومي والمتواصل للأفراد والمجتمعات المحلية وصولاً إلى المنظمات الدولية وغيرها (IISD, 2025).

فالتنمية المستدامة تتصف بالاستقرار وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي تنمية قابلة للاستمرار ونتاج عملية التفاعل بين ثلاث أنظمة: نظام حيوي، نظام اقتصادي ونظام اجتماعي؛ فهي توفر الحد الأدنى من المستوى المعيشي لجميع الشعوب، وهي ما يحتاج لتحقيق نمو كبير في الإنتاجية والدخل وتطوير للمقدرة البشرية. لذلك فإن هدف التنمية المستدامة تمكين الناس من توسيع نطاق خياراتهم، وهكذا تصبح عملية التنمية هي عملية تطوير القدرات وليس عملية تعظيم المنفعة أو الرفاهية الاقتصادية بل الارتفاع بالمستوى الثقافي والاجتماعي والاقتصادي للشعوب (قاسم، 2007).

وقد اتفقت العديد من دول العالم بمناسبة انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية (UNCED) والمعروف كذلك بقمة الأرض تحت شعار (من أجل البيئة والتقدم) أيام 03-14 جوان سنة 1992 في مدينة ريو دي جانيرو البرازيلية، على تعريف التنمية المستدامة بأنها: «تنمية توفيق بين التنمية البيئية والاقتصادية والاجتماعية فتنشأ دائرة صالحة بين هذه الأقطاب الثلاثة، فعالة من الناحية الاقتصادية، عادلة من الناحية الاجتماعية وممكنة من الناحية البيئية، إنها التنمية التي تحترم الموارد الطبيعية والنظم البيئية وتدعم الحياة على الأرض وتضمن الناحية الاقتصادية دون إهمال الهدف الاجتماعي الذي يتجلى في مكافحة الفقر والبطالة وعدم المساواة والبحث عن العدالة.» (صاطوري، 2016)

1.1 أبعاد التنمية المستدامة

يرى الكثير من الباحثين أن التنمية المستدامة تنمية ثلاثية الأبعاد مترابطة ومتداخلة في إطار تفاعل سيتم بالضبط والترشيد للموارد، وهي الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية، فضلاً عن بعد رابع مهم وهو البعد المؤسسي (ديب و المهنا، 2009).

البعد البيئي: وهو الاهتمام بإدارة المصادر الطبيعية، وعامل الاستنزاف البيئي هو أحد العوامل التي تتعارض مع التنمية المستدامة، لذلك ينبغي وضع الطرائق المنهجية أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السلبية واستنزاف المياه والثروات... إلخ، أي وضع إدارة علمية للمصادر الطبيعية.

البعد الاجتماعي: وهو حق الإنسان في العيش في بيئة نظيفة وسليمة يمارس من خلالها جميع الأنشطة مع كفالة حقه في نصيب عادل من الثروات الطبيعية والخدمات البيئية والاجتماعية، يستثمرها بما يخدم احتياجاته الأساسية والمكملة دون تقليل من فرص الأجيال القادمة.

البعد الاقتصادي: وهو أخذ المنظور الاقتصادي بعيد المدى لحل المشكلات من أجل توفير الجهد والمال والموارد، باعتبار أن البيئة هي كيان اقتصادي متكامل وقاعدة للتنمية وأي تلويث لها واستنزاف لمواردها يؤدي في النهاية إلى إضعاف فرص التنمية المستقبلية.

البعد المؤسسي: ويتمثل في الإدارات والمؤسسات القادرة على تطبيق استراتيجيات ومخطط التنمية المستدامة عبر برامج مستدامة يطبقها أفراد ومؤسسات مؤهلة، لذلك فإن رفع مستوى ونوعية حياة الأفراد وتأمين حقوقهم الإنسانية وتوفير الإطار الصالح للالتزامهم بواجباتهم اتجاه المجتمع والدولة، تتوقف جميعها على مدى نجاح مؤسساتها وإداراتها في أداء وظائفها ومهامها.

2.1 الإطار القانوني للتنمية المستدامة في الجزائر

جاء في تقرير مجلس المحاسبة، عن مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، الذي نشر سنة 2018، بأن الجزائر شاركت ووقعت على جميع الاتفاقيات والمواثيق الدولية المتعلقة بالتنمية المستدامة، وبعد عامين من اعتماد أجندة القرن 21 (أي في سنة 1994) خلال قمة الأرض في ريو، أنشأت الجزائر المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي وبعدها وزارة التهيئة العمرانية والبيئة. وقد أدى هذا الشعور بالوعي إلى اعتماد مجموعة من التدابير التي تعكس إرادة الدولة في دمج التنمية المستدامة في سياسات التنمية المستدامة للبلاد وإعطاء مكانة ذي شأن للبيئة.

لقد صدرت عدة قوانين تتعلق بحماية البيئة في سياق التنمية المستدامة، والتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم، وتطوير الطاقة المتجددة في إطار التنمية المستدامة، والوقاية من المخاطر الكبرى وإدارة الكوارث في سياق التنمية المستدامة. كما أنه تم اتخاذ تدابير مؤسسية تجسدت في إنشاء مؤسسات وهيئات أسندت لها مهام ذات علاقة مباشرة بالتنمية المستدامة وحماية البيئة حتى يتسنى التكفل بالتنمية المستدامة. وقد تم أيضا وضع آليات مالية ويتعلق الأمر بإنشاء مجموعة من الصناديق الخاصة بغية تدعيم وتسهيل تنفيذ التنمية المستدامة وهي كالتالي:

- صندوق البيئة وإزالة التلوث؛
- الصندوق الخاص بالبيئة والمناطق الجنوبية؛
- الصندوق الخاص بالتنمية الاقتصادية للهضاب العليا؛
- صندوق حماية الساحل والمناطق الساحلية؛
- صندوق مكافحة التصحر وتنمية المراعي والسهوب؛
- الصندوق الوطني للطاقت المتجددة والإنتاج المزدوج (مجلس المحاسبة، ديسمبر 2018).

وقد أكد دستور 2020 في الفقرة الحادية عشرة من ديباجته وفي المادتان 9 و16 منه على العدالة الاجتماعية، وتطرق لمفهوم التنمية المستدامة الذي تم ذكره بصريح العبارة ثلاث مرات (الفقرات السابعة عشر إلى التاسعة عشر من الديباجة، والمواد 17، 210 و217). كما أن الأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للتنمية المستدامة هي أيضا مذكورة في أحكام الدستور في العديد من المواد (دستور، 2020).

2. تعريف التنمية المحلية

أصبح موضوع التنمية المحلية يحتل مركزاً مهماً بين مواضيع التنمية في الفكر الاقتصادي والدراسات الاجتماعية والسياسات الحكومية وبرامج المنظمات الدولية والإقليمية والمنظمات الاجتماعية، ذلك أنها عملية ومنهجاً ومدخلاً وحركة يمكن من خلالها الانتقال بالمجتمع من حالة التخلف والركود إلى وضع التقدم والقوة والسير في طريق النمو والارتقاء إلى ما هو أفضل وسد وتلبية الاحتياجات الأساسية للسكان المحليين بجهودهم الذاتية وبمساعدة من الهيئات الحكومية، وتعتبر أفضل مدخل لتحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتوفير المناخ والأرضية الملائمة للتنمية القومية على مستوى القطر ككل (خاطر، 1999).

إن مقارنة التنمية المحلية على المستوى الاصطلاحي والتي تسمى أيضا التنمية الاقتصادية المجتمعية (DEC) بنسختها الحضرية، (هذا المصطلح الأخير الأكثر استخداما في الولايات المتحدة الأمريكية وكندا). فهي بذلك عبارة عن عملية التنشيط الاقتصادي والاجتماعي (FAVREAU & LEVSEQUE, 1999).

تعرف التنمية المحلية على أنها مجموعة من العمليات الديناميكية المتكاملة تحدث في المجتمع المحلي، وذلك من خلال الجهود الحكومية المشتركة بأساليب ديمقراطية ووفق سياسة اجتماعية وخطة واقعية مرسومة وتجسيد آثارها في سلسلة من التغيرات البنائية الوظيفية التي تمس كافة مكونات البناء والخدمات الاجتماعية، وتعتمد هذه العمليات على موارد المجتمع المادية والبشرية المتاحة للوصول لأقصى استغلال محكم في أقل وقت مستطاع وذلك بقصد الرفاهية للمجتمع وإدماج المجتمع المحلي في الحياة الوطنية (أحمد ، 2005).

كما تعرف التنمية المحلية على أنها «عملية تغيير مدروسة تتم في المجتمع من خلال تكاتف جهود المواطنين والحكومة، بهدف استثمار جميع الموارد المتاحة وتحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية، وذلك وفق خطة مُحكمة» (حفظي، 2006). وفي تعريف آخر فإن التنمية المحلية هي «عمليات مدروسة وموجهة تهدف إلى إحداث تغيير إيجابي في المجتمع، من خلال تحسين أوضاعه وأوضاع أفراد، عبر التصدي لمشكلاته وإزالة العوائق، واستثمار الإمكانيات والموارد بأفضل طريقة ممكنة، لتحقيق التقدم والازدهار المجتمعي، وتعزيز رفاهية الأفراد وسعادتهم» (محمد ، 1986).

وفي نفس السياق ولكن من منظور مختلف عرفها المشرع الجزائري بأنها: «تنمية الإقليم المنطلقة من الجماعات الإقليمية التي تشكلها البلديات، الولايات، واحتمالا فضاء البرمجة الإقليمية، وهي كذلك تنمية اقتصادية محلية معتمدة على الإنتاجية وتجديد الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات الثروات وتسيير محلي فعال يعتمد على تأطير ذي نوعية مع مخططات التكوين موجهة حسب مختلف مجالات الكفاءة ومرتبة مسبقاً ومحددة وملتزمة» (الجريدة الرسمية، 2010).

أما الأستاذ آرثر دنهام Arthur Dunham من جامعة بنسلفانيا والمتخصص في البيولوجيا والايكولوجيا، أشار إلى أن التنمية المحلية تعتمد على أربعة عناصر، بعد تعريفها «بأنها نشاط منظم يهدف إلى تحسين مستوى المعيشة في المجتمع، وتعزيز قدرته على تحقيق التكامل الاجتماعي وإدارة شؤونه ذاتياً. ويعتمد نهج العمل في هذا المجال على تعبئة جهود المواطنين وتسيق التعاون والمساعدات الذاتية، إلى جانب تقديم الدعم الفني من المؤسسات الحكومية أو الأهلية» (خاطر، 1999، ص 153). من خلال التعاريف السابقة يتضح لنا أن التنمية المحلية تقوم أساساً على:

- تنمية كل الجوانب المتعلقة بالمجتمع (الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية.... إلخ؛
- تعتمد على المشاركة الشعبية والتعاون بين الحكومة وكافة أفراد الشعب؛
- تقوم على عملية مخططة؛
- تعتمد على العنصر البشري وهو أساس التنمية المحلية؛
- إذا التنمية المحلية لا تقتصر على الجانب الاقتصادي فحسب، بل تمتد لتشمل التنمية الاجتماعية والثقافية للمجتمع أيضاً.
- ومما سبق يمكن القول بأن مفهوم التنمية المحلية المستدامة يقوم على عنصرين أساسيين هما (فراري ، 2013):
- المشاركة المجتمعية التي تتيح للسكان الإسهام في جميع الجهود الرامية إلى تحسين مستوى معيشتهم وجودة حياتهم، اعتماداً على مبادراتهم الذاتية؛
- توفير مختلف الخدمات ومشروعات التنمية المحلية بأسلوب يشجع الاعتماد على النفس والمشاركة.
- كما يتطلب تحقيق التنمية المحلية المستدامة وضع استراتيجية فعالة على المستوى المحلي، تهدف إلى تحقيق التوازن بين الأقاليم المختلفة وداخلها، وتهيئة البيئة المناسبة لدعم التنمية الوطنية على مستوى الدولة بأكملها.

3. مقومات تجسيد التنمية المحلية

حدد الأستاذ أرثر دنهام العناصر الأربعة المجسدة للتنمية المحلية في:

- برنامج مخطط، يتركز حول الاحتياجات الكلية للمجتمع؛
 - تعزيز مفهوم المساعدة الذاتية باعتبارها الركيزة الأساسية لبرامج التنمية، مع ضرورة إشراك المجتمع بشكل فعال في هذه الجهود؛
 - ما تقدمه الهيئات الحكومية والأهلية من مساعدات فنية تشمل العاملين الفنيين والآلات والأدوات والإعانات المالية؛
 - تحقيق التكامل بين مختلف التخصصات المرتبطة بالتنمية المحلية، مثل الزراعة، والتعليم، والشباب، والصحة، والنشاط النسائي، بهدف دعم المجتمع ككل؛
- وبهذا يكون قد وضع البنية الأساسية لتحديد المقومات الأساسية لتحقيق التنمية المحلية، والمتمثلة في:

أ. المقومات التنظيمية (نظام الإدارة المحلية)؛

ب. المقومات المادية (التمويل المحلي)؛

ج. المقومات البشرية (المشاركة الشعبية)؛

د. المقومات الإستراتيجية والتي يجب أن تركز على مجموعة من المحاور وهي:

- الرعاية الاجتماعية: تتضمن توفير مقومات الحياة الكريمة، والتي تشمل الاحتياجات الأساسية لضمان استمرارية الحياة، مثل الغذاء، الرعاية الصحية، التعليم، السكن، وفرص التوظيف.
- التأهيل الفني: يشمل التأهيل الفني توفير المؤهلات العلمية والعملية اللازمة لمواكبة متطلبات التنمية، ويتضمن ذلك برامج التدريب، والإعلام، ونشر الوعي الثقافي والفكري.
- المشاركة الجماعية (الشعبية): وتشير إلى إشراك المجتمع والمواطنين في تحديد احتياجات التنمية، ووضع برامج العمل وتنفيذها وتقييمها، مما يعزز الثقة المتبادلة بين الأفراد. كما تسهم في ترسيخ مفهوم المواطنة من خلال توعية الفرد بدوره وأهميته في المجتمع وعملية التنمية.

إن تطبيق هذه المقومات سيتمكن من توفير مناخ ملائم لتطوير وتفعيل العنصر البشري الذي يعتبر منطلقاً وغاية للتنمية وحجر الزاوية في أي مشروع تنموي (خنفري، 2011).

4. أهداف التنمية المحلية

تهدف التنمية المحلية إلى إنشاء تخطيط محليّ تشاركيّ للتنمية المستدامة، وتزويد المدن والمجتمعات المحلية بأدوات فعّالة بغية الاقتراب من معايير المدينة المستدامة، لذلك تتمثل أهداف التنمية المحلية في العناصر التالية (المعاني، 2010):

- تنفيذ المشاريع التنموية بمختلف مناطق الدولة، مما يضمن تحقيق العدالة في توزيعها ويمنع تركّزها في العاصمة أو في المناطق ذات الكثافة السكانية العالية؛
- الحفاظ على التوازن في التركيبة السكانية وتوزيعها بين أقاليم الدولة، مع الحد من الهجرات الداخلية من الريف إلى المناطق الحضرية؛
- تعزيز التعاون والمشاركة بين السكان ومجالسهم المحلية، مما يساهم في انتقال المجتمع المحلي إلى المشاركة الفاعلة؛
- الإسراع في تحقيق التنمية الشاملة وتعزيز حرص المواطنين على الحفاظ على المشروعات التي يشاركون في تخطيطها وتنفيذها؛
- الرفع من القدرات المالية للهيئات المحلية مما يساهم في تعزيز قيامها بواجباتها وتدعيم استقلاليتها؛
- تنمية قدرات القيادات المحلية للإسهام في تنمية المجتمع؛
- تحسين الخدمات والأنشطة والمشروعات الاقتصادية والاجتماعية في المجتمعات المحلية، والسعي إلى تحويلها من النمط التقليدي إلى أساليب حديثة ومتطورة؛
- تهيئة بيئة مناسبة تُمكن سكان المجتمعات المحلية من الإبداع والاعتماد على أنفسهم، دون الاعتماد الكامل على الدولة أو انتظار مشروعاتها؛
- استقطاب الصناعات والأنشطة المتنوعة إلى المناطق المحلية من خلال توفير التسهيلات اللازمة، مما يساهم في تنميتها ويوفر فرص عمل لأبنائها؛
- تنمية روح العمل الاجتماعي وتعزيز التكامل بين جهود الشعب والحكومة لدفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي والثقافي في البلاد.

ثانيا: التنمية وفق مبادئ التوازن الجهوي والعدالة الاجتماعية

1. مفهوم التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي

تُعرّف الجهة بكونها «وحدة جغرافية متكاملة تسعى إلى تحقيق تنمية متوازنة، من خلال تعزيز التكامل الاقتصادي والاجتماعي بين مختلف المناطق، ويأتي ذلك في إطار التنمية الجهوية التي تتماشى مع دور الدولة في التخطيط وتنفيذ مشاريع التنمية المحلية» (حاجي، 2008).

من خلال هذا التعريف، يمكننا تعريف التنمية المعتمدة على مبدأ التوازن الجهوي على أنها عملية تهدف إلى تحقيق تنمية متكاملة ومتوازنة على مستوى الجهات، من خلال استثمار الموارد المحلية، وتعزيز التكامل بين القطاعات الاقتصادية والاجتماعية، بهدف تقليص الفوارق بين المناطق وضمان توزيع عادل للثروات والخدمات. وتتم هذه التنمية وفق مقاربة تشاركية تعتمد على اللامركزية، مما يسمح لكل جهة بتحديد أولوياتها وفق خصوصياتها وإمكانياتها» (غري، 2019).

من خلال ما سبق يمكننا القول بأن التنمية الجهوية (ولائية، إقليمية) تعتبر إحدى الركائز الأساسية لتحقيق التقدم الاقتصادي والاجتماعي في أي دولة، حيث تهدف إلى تعزيز التكامل بين مختلف المناطق وفق إمكانياتها واحتياجاتها الخاصة، لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المحلية في كل منطقة. وتعتمد هذه التنمية على توزيع الموارد والمشروعات بشكل عادل بين الجهات، مما يضمن تحقيق توازن جهوي يحد من التفاوتات الاقتصادية والاجتماعية. من خلال التعاريف السابقة يظهر لنا جليا مفهوم التوازن الجهوي، وهو مفهوم يعكس السعي نحو توزيع متكافئ للثروات والخدمات بين مختلف الأقاليم، بحيث لا تتركز التنمية في مناطق معينة على حساب أخرى، وتُعد هذه العملية ضرورية لتجنب الهجرة الداخلية غير المنظمة من المناطق الريفية إلى الحضرية.

2. التطور التاريخي لمفهوم التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي

لم يكن مفهوم التنمية الجهوية المرتبط بالتوازن وليد اللحظة، بل مر بمراحل تاريخية عديدة تشكلت بناءً على التغيرات السياسية والاقتصادية في العالم. يمكننا تقسيم هذا التطور إلى ثلاث مراحل رئيسية (Friedmann & Alonso, 1965):

أ. ما قبل القرن العشرين: في العصور القديمة والوسطى، لم يكن هناك مفهوم واضح للتوازن الجهوي، حيث كانت التنمية تتركز في عواصم الممالك أو المدن الكبرى التي تتمتع بموقع استراتيجي، فقد كانت المناطق البعيدة تعاني من الإهمال وغالبًا ما كانت تُدار بشكل مستقل دون خطط مركزية.

ب. الثورة الصناعية والقرن العشرين: مع ظهور الثورة الصناعية في أوروبا، بدأت الفجوة بين المناطق تتسع بشكل كبير؛ فالمدن الصناعية ازدهرت بينما تراجعت المناطق الريفية، مما دفع بعض الدول مثل فرنسا وبريطانيا إلى التفكير في سياسات لتوزيع الثروة. وفي منتصف القرن العشرين، ظهرت نظريات اقتصادية مثل نظرية «النمو المتوازن» للاقتصادي الاستوني Ragnar Nurkse، التي دعت إلى ضرورة الاستثمار في جميع القطاعات والمناطق لتحقيق التنمية.

ت. ما بعد الحرب العالمية الثانية: بعد الحرب سنة 1945، بدأت الدول تعيد بناء اقتصاداتها مع التركيز على التوازن الجهوي كجزء من الاستقرار السياسي. ففي الدول النامية، مثل الهند والبرازيل، ظهرت خطط تنموية تهدف إلى ربط الأرياف بالمدن وتقليص الفوارق. في الوطن العربي، تبنت دول مثل الجزائر وتونس سياسات لتعزيز التنمية في المناطق الداخلية، رغم التحديات المرتبطة بالتمويل والتخطيط.

في الوقت الحاضر، أصبحت التنمية الجهوية المعتمدة على التوازن جزءاً من أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة في آفاق سنة 2030، إذ تُعتبر أداة للحد من الفقر وتعزيز العدالة الاجتماعية، حيث اعتمدت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في عام 2015 أهداف التنمية المستدامة (SDGs)، والتي تُعرف أيضاً باسم الأهداف العالمية، باعتبارها دعوة عالمية للعمل على إنهاء الفقر وحماية الكوكب وضمان تمتع جميع الناس بالسلام والازدهار بحلول عام 2030.

إن أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر متكاملة، أي أنها تدرك أن العمل في مجال ما سيؤثر على النتائج في مجالات أخرى، وأن التنمية يجب أن توازن بين الاستدامة الاجتماعية والاقتصادية والبيئية، ويمكن ذكرها كما جاءت في موقع الأمم المتحدة الإنمائي: القضاء على الفقر، القضاء التام على الجوع، الصحة الجيدة والرفاه، التعليم الجيد، المساواة بين الجنسين، المياه النظيفة والنظافة الصحية، طاقة نظيفة وبأسعار معقولة، العمل اللائق ونمو الاقتصاد، الصناعة والابتكار والهياكل الأساسية، الحد من أوجه عدم المساواة، مدن ومجتمعات محلية مستدامة، الإنتاج والاستهلاك المستدام، العمل المناخي، الحياة تحت الماء، الحياة في البر، السلام والعدل والمؤسسات القوية، الشراكات من أجل الأهداف (برنامج الأمم المتحدة، 2025).

3. خصائص التنمية المعتمدة على مبدأ التوازن الجهوي

تُعد التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي أحد النماذج التنموية التي تسعى إلى تحقيق العدالة الجغرافية في توزيع الموارد والخدمات بين مختلف المناطق داخل الدولة، وتقليل الفوارق الاقتصادية والاجتماعية بين الجهات، وتعزيز التكامل بينها لتحقيق نمو شامل ومستدام. وعليه وباعتبار أن التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي تُعد نموذجاً تنموياً شاملاً يهدف إلى تحقيق العدالة والاستدامة، مع تعزيز المشاركة المحلية والتكامل بين المناطق فإنها تقوم على مجموعة من الخصائص نذكرها على النحو الآتي:

- أ. **العدالة في توزيع الموارد:** تعتمد التنمية الجهوية على توزيع عادل للموارد المالية والبشرية بين المناطق، مما يضمن عدم تركيز الثروة والخدمات في مناطق محددة على حساب أخرى.
- ب. **التنمية المستدامة:** تسعى إلى تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على البيئة، مع مراعاة احتياجات الأجيال القادمة.

ت. تعزيز المشاركة المحلية: تشجع هذه التنمية على مشاركة السكان المحليين في صنع القرارات التنموية، مما يعزز الشعور بالمسؤولية والانتماء (فتحي، 2021).

ج. التكامل بين الجهات: تعمل على تعزيز الروابط الاقتصادية والاجتماعية بين المناطق المختلفة، مما يساهم في خلق شبكة من التعاون المتبادل، أي أن التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي تهدف إلى تعزيز التكامل الاقتصادي من خلال دعم القطاعات الإنتاجية المحلية وربطها بالأسواق الوطنية والدولية، ناهيك عن أنها تعمل على تشجيع التنمية المستدامة بالاعتماد على الاستخدام الفعال للموارد الطبيعية، ودعم الابتكار والمشاريع البيئية لضمان استدامة التنمية على المدى الطويل.

ح. التركيز على الخصوصيات المحلية: تأخذ في الاعتبار الخصائص الثقافية والاجتماعية والاقتصادية الفريدة لكل منطقة، مما يسمح بتصميم برامج تنموية تلبي احتياجاتها الخاصة، ولذلك فإن التنمية المعتمدة على التوازن الجهوي تعتمد مبدأ اللامركزية في اتخاذ القرار مما يسمح لكل جهة بتحديد أولوياتها وفق احتياجاتها الفعلية، بدلاً من فرض خطط مركزية قد لا تلائم طبيعة المنطقة (الجريدة الرسمية، القانون 82-11 الصادرة في 24 أوت 1982).

خ. تحقيق الاستقرار الاجتماعي: من خلال تقليل الفوارق بين المناطق، بحيث تساهم هذه التنمية في خلق مجتمع أكثر استقراراً وتلاحماً.

د. تعزيز البنية التحتية: يتم التركيز على تطوير البنية التحتية في المناطق الأقل نمواً، مما يسهل الوصول إلى الخدمات الأساسية ويحفز النشاط الاقتصادي، فتطوير البنية التحتية في إطار التنمية المتوازنة جهوياً تعمل على ضمان تحسين الخدمات الأساسية مثل النقل، التعليم، الصحة، مما يساهم في رفع مستوى المعيشة للسكان.

ذ. التنوع الاقتصادي: تشجع التنمية الجهوية على تنويع الأنشطة الاقتصادية في المناطق، مما يقلل من الاعتماد على قطاع واحد ويعزز المرونة الاقتصادية.

ر. تحسين جودة الحياة: من خلال توفير الخدمات الأساسية مثل التعليم والصحة والنقل. تساهم هذه التنمية في تحسين مستوى معيشة السكان في جميع المناطق.

ز. الاستجابة للتحديات المستقبلية: تعمل على بناء قدرة الجهات على مواجهة التحديات المستقبلية مثل التغيرات المناخية والأزمات الاقتصادية.

4. استراتيجيات التنمية المعتمدة على مفهوم التوازن الجهوي

حسب التطور التاريخي لمفهوم التنمية المعتمدة على مبدأ التوازن الجهوي، فقد تم تحديد ست (6) استراتيجيات رئيسية لتحقيق التنمية الجهوية المتوازنة، حيث سيتم التطرق إلى جوهر كل استراتيجية على حدى، وذلك على النحو الآتي:

أ. إستراتيجية النهج القائم على المكان: ينطوي هذا النهج على تصميم السياسات وفق احتياجات وموارد كل منطقة، مع الاعتراف بأن كل منطقة لها قوتها وتحدياتها الفريدة (Glaeser & Gottlieb, 2011).

يشير تقرير منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD) المنشور سنة 2022، إلى أن «النهج القائم على المكان ضروري لمعالجة الحواجز المحددة للنمو والرفاهية في كل منطقة»، ومن هنا فإن الدولة تنتهج إستراتيجية تعزيز التنمية المحلية في الأقاليم الصغيرة ذات الخصائص المحددة، بحيث يعمل هذا النهج على تعزيز التنمية المحلية من خلال دعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة في المناطق الريفية مما ساهم في تحسين الاقتصاد المحلي. هذا يشمل دعم الزراعة والصناعات المحلية والحرف اليدوية (OECD, 2022).

ب. إستراتيجية اللامركزية في تنفيذ المشاريع التنموية: تشمل اللامركزية تعزيز سلطات الحكومات المحلية لاتخاذ قرارات تناسب احتياجاتها، مما يؤدي إلى حكم أكثر فعالية واستجابة. أظهرت دراسة Rana 2018 أن الحكم اللامركزي يمكن أن يعزز التنمية المتوازنة من خلال تمكين المناطق من تحديد أولوياتها وتخصيص الموارد وفقاً لذلك (Rana, 2018).

ج. الاستثمار في البنية التحتية: يعتبر الاستثمار في البنية التحتية، مثل شبكات النقل والتواصل والخدمات، ضرورياً لدعم الأنشطة الاقتصادية وتحسين جودة الحياة. أشارت دراسة Ghosh و De (2005)، إلى أن الاستثمارات في البنية التحتية يمكن أن تقلل بشكل كبير من الفجوات الجهوية من خلال تحسين الاتصال والوصول إلى الخدمات. على سبيل المثال، يمكن لشبكات الطرق المحسنة تسهيل حركة البضائع والأشخاص، مما يحفز النمو الاقتصادي في المناطق النائية، فالاستثمار في تطوير البنية التحتية وتحسين كفاءة عمل البنية التحتية في المناطق النائية يعتبر عاملاً مهماً لتحقيق التوازن الجهوي، يشمل ذلك بناء الطرق والجسور وتوفير خدمات الكهرباء والمياه والصرف الصحي (Ghosh & De, 2005).

ح. تطوير رأس المال البشري: يشمل تطوير رأس المال البشري الاستثمار في التعليم والتدريب لبناء قوى عمل مؤهلة. أظهرت ورقة عمل Glaeser و Gottlieb (2011)، أن المناطق ذات مستويات أعلى من رأس المال البشري تميل إلى الإنتاجية والنمو الأعلى من خلال ضمان وصول جميع المناطق إلى التعليم والتدريب عالي الجودة، يمكن الدول من تقليل الفجوات المهارية وتعزيز التنمية المتوازنة (Ghosh & De, 2005).

وعليه فإن تعزيز التعليم والتدريب في المناطق الأقل نمواً يساهم في تحسين المهارات المحلية وزيادة فرص العمل، ويمكن أن يشمل ذلك بناء مدارس جديدة وتوفير برامج تدريبية مهنية.

خ. تعزيز الابتكار والريادة: يمكن لتعزيز الابتكار والريادة تحفيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل، خاصة في المناطق المتأخرة؛ تلعب الجامعات دوراً رئيسياً في تعزيز النظم

البيئية الريادية الجهوية من خلال تعزيز البحث وتوفير مساحات حضانة وتسهيل الروابط بين الهيئات الأكاديمية والصناعة. كما أن تشجيع ثقافة الابتكار ودعم المؤسسات الناشئة يمكن أن يساعد المناطق على أن تصبح أكثر تنافسية وديناميكية (Dimitrios, 2019).

تقوم ريادة الأعمال كأهم أداة استراتيجية للتنمية المعتمدة على التوازن الجهوي على مبدأ تشجيع الاستثمار في المناطق الأقل نمواً الذي يساهم في خلق فرص عمل جديدة وتحسين الدخل المحلي. يمكن أن يتم ذلك من خلال تقديم حوافز ضريبية وتسهيلات إدارية للمستثمرين.

د. التخطيط الجهوي والتنسيق: يعتبر التخطيط الجهوي والتنسيق الفعال ضرورياً لضمان أن تكون التنمية متوازنة عبر المناطق. يشمل ذلك تنسيق الجهود عبر المناطق المختلفة لمنع النمو غير المتساوي وإدارة الموارد المشتركة بكفاءة. أشارت خطة الهند الخماسية الثالثة (Planning Commission of India) إلى الحاجة إلى مثل هذا التخطيط لتحقيق النمو المتوازن، من خلال وضع أهداف تنمية واضحة ومراقبة التقدم، وهو ما يمكن الحكومات العمل على تقليل الفجوات الجهوية (Planning Commission, 1961).

في مقابل ذلك، فإذا كان النظام السياسي يأخذ بالتخطيط المركزي فإن الاستراتيجية تقوم على التخطيط الإقليمي المتكامل، إذ يعتبر التخطيط الإقليمي أداة أساسية لتحقيق التوازن الجهوي، حيث يتضمن هذا التخطيط تحديد الاحتياجات الخاصة بكل منطقة وتخصيص الموارد بشكل عادل. على سبيل المثال، يمكن أن تشمل هذه الاستراتيجية بناء البنية التحتية في المناطق النائية، وتحسين الخدمات التعليمية والصحية.

الجدول رقم 01: أهم محاور إستراتيجيات التنمية المعتمدة مبدأ التوازن الجهوي

الوصف	الاستراتيجية
تصميم السياسات وفق احتياجات وموارد كل منطقة	النهج القائم على المكان
تعزيز صلاحيات السلطات المحلية لتحسين الاستجابة والكفاءة	اللامركزية
بناء شبكات النقل والخدمات لتحسين الاتصال والوصول	الاستثمار في البنية التحتية
الاستثمار في التعليم والتدريب لزيادة الإنتاجية	تطوير رأس المال البشري
دعم الجامعات لخلق بيئات ريادية وتحفيز الابتكار	تعزيز الابتكار والريادة
التنسيق بين المناطق لضمان النمو العادل وإدارة الموارد المشتركة	التخطيط الجهوي والتنسيق

المصدر: من إعداد الباحث بناء على ما سبق تفصيله

ثالثاً: معايير الحوكمة والتشاركية في تنفيذ المشاريع التنموية المحلية

تُعد المشاريع التنموية المحلية، حجر الزاوية في تحسين جودة حياة المجتمعات، ولضمان نجاحها وتجنب انحرافها عما هو مخطط، يجب الالتزام بمجموعة من المعايير والمبادئ، كالحوكمة، النجاعة، الشفافية والمساءلة.

يهدف تطبيق هذه المعايير إلى استكشاف طرق ذات كفاءة أكبر في الأداء والنجاعة التي تنعكس على المردودية والنتائج في الأخير، مع توفير فهم شامل لكل معيار وكيفية تطبيقه في المشاريع التنموية المحلية، مستندة إلى الممارسات الناجحة من مختلف المناطق.

1. مبادئ الحوكمة والتشاركية

أ. **الحوكمة:** تُعرف الحوكمة في سياق المشاريع التنموية المحلية بأنها الهياكل والعمليات والآليات التي تُتخذ من خلالها القرارات ويتم تنفيذها. تتميز الحوكمة الجيدة بالشرعية، الفعالية، الاستجابة، والمسؤوليات الواضحة، مشاركة المجتمع المحلي في التخطيط والرصد.

صمم برنامج الحوكمة والتنمية المحلية التابع لجامعة غوثنبرغ السويدية والممول من قبل المجلس العلمي السويدي الترويجي، وكذا البنك الدولي، وهو برنامج يستهدف تفسير التباين في الحوكمة والتنمية المحلية لتعزيز رفاهية الانسان على المستوى العالمي. وبالتنسيق مع نفس البرنامج بجامعة ييل الأمريكية، فإن البرنامج يركز في دراساته على العالم العربي (العبدوي، 2019).

الشكل رقم 01: العناصر الأساسية لمؤشر أداء الحوكمة المحلية LGPI



المصدر: جلييلة العبدوي، مؤشرات أداء الحوكمة المحلية (أداء التنمية من منظور المواطن)، ص 277، نقلا عن

The local governance performance index 2015.

الحوكمة الجيدة تتيح توجيه الموارد بفعالية، وتحد من الفساد، وتضمن استجابة السياسات لاحتياجات المواطنين الفعلية. وعليه فإن تحقيق التوازن الجهوي لا يمكن أن يتم دون آليات حوكمة قوية، تضمن توزيعاً عادلاً للاستثمارات، وتدعم المشاريع التي تلبى متطلبات التنمية المستدامة.

تسهم الحوكمة الرشيدة للمؤسسات والدوائر الحكومية في إقامة ديمقراطية قوية ورشيدة، ومن أجل أن تؤدي المؤسسات دورها بفاعلية، لا بد من فهم أفضل للأدوار والتوقعات المشتركة للقادة المنتخبين والموظفين المحترفين. وتتعلق الحوكمة الرشيدة بالموازنة ما بين المسؤوليات الاستراتيجية والتشغيلية بطريقة منظمة ومدروسة، والتأكد من أن المؤسسة تتم إدارتها وتسيير أعمالها بالشكل الفعال (حديدي و طرافي، 2020). إذا تعتمد الحوكمة على: مشاركة المجتمع، الإطار المؤسسي الفعال، المسؤوليات الواضحة.

ب. النجاعة: النجاعة في المشاريع التنموية المحلية تتعلق بتحقيق النتائج المرغوبة باستخدام الموارد بأفضل طريقة، بما في ذلك الوقت، المال، والأشخاص. تشمل مكوناتها الرئيسية تبسيط العمليات، تقليل العراقيل البيروقراطية، واستخدام التكنولوجيا لتحسين تقديم الخدمات (قروج و قصاص، 2016). فهي تعتبر عاملاً حاسماً في تقييم الأداء التنموي، إذ تعكس مدى كفاءة استخدام الموارد المتاحة لتحقيق أقصى فائدة بأقل تكلفة. وعندما تُدمج النجاعة مع الحوكمة الفعالة، يمكن تحقيق نتائج ملموسة تسهم في تحسين نوعية الحياة على المستوى المحلي. إذا تعتمد النجاعة على: تبسيط العمليات، استخدام التكنولوجيا، الرصد المستمر.

ج. الشفافية: الشفافية تتعلق بنشر المعلومات بشكل مفتوح وصادق حول العمليات، القرارات، والمالية للمشاريع التنموية المحلية، وهي ضرورية لبناء الثقة بين الأطراف المعنية وضمان إدارة المشاريع في المصلحة العامة. تشمل الآليات نشر تفاصيل المشروع على المواقع الإلكترونية، استخدام أنظمة الإعلام الجغرافي (GIS) للخرائط والرصد، وتطبيق سياسات حرية المعلومات.

في دراسة أجريت على بلديات إسبانيا في سنة 2019، أظهرت أن البلديات الأكثر كفاءة وشفافية هي التي تؤكد على نشر المعلومات حول قضايا الإدارة، مع عوامل سياسية مثل الأغلبية الحكومية، التوجه اليميني، أو وجود عمدة أنثى. كما تسلط مبادرات دولية مثل مبادرة الشفافية في مجال الصناعات الاستخراجية (EITI) الضوء على أهمية الشفافية في إدارة الموارد الطبيعية، والتي يمكن تطبيقها على المشاريع التنموية المحلية (حديدي و طرافي، 2020، ص 342). إذا تعتمد الشفافية على: نشر المعلومات، الوصول العام، سياسات حرية المعلومات.

د. المساءلة: المساءلة تضمن أن الأشخاص المسؤولين عن إدارة المشاريع التنموية المحلية يُحاسبون على أفعالهم وقراراتهم. تشمل المساءلة العمودية (الحكومة إلى المواطنين) والأفقية (بين أجزاء الحكومة المختلفة)، وهي طريقة فعالة لتعزيز المساءلة من خلال التدقيقات الاجتماعية، حيث يشارك أعضاء المجتمع في التحقق من تنفيذ المشاريع. على سبيل المثال الميزانية، فالمشاركة في البرازيل تتيح للمواطنين التأثير المباشر على قرارات الميزانية، مما يعزز الشفافية والمساءلة، كما تؤكد الاتحادية الدولية للمحاسبين (IFAC) على دور المحاسبين المحترفين في تعزيز الشفافية والمساءلة من خلال التقارير المالية عالية الجودة والضوابط الداخلية القوية. (حديدي و طرافي، 2020، ص ص 338-342)

إذا تعتمد المساءلة على: التدقيقات الاجتماعية، الإطار المالي القوي، مشاركة المواطنين. نشير هنا إلى أن معايير الحوكمة، النجاعة، الشفافية والمساءلة مترابطة وأساسية لتنفيذ المشاريع التنموية المحلية بنجاح، إذ من خلال الالتزام بهذه المعايير، يمكن للحكومات المحلية ضمان إدارة المشاريع بفعالية وكفاءة وبشكل شفاف ومسؤول أمام المواطنين وأمام الدولة.

2. برامج ومخططات التنمية المحلية بالجزائر

ترتبط التنمية المحلية بالبلديات والولايات والاقاليم بالإنفاق العمومي للدولة من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، التي تعتبر لا غنى عنها كمحرك أساسي للتنمية في تلك المناطق، حيث يتم منح هذه الاعتمادات المالية على حسب معايير محددة، كعدد السكان، المساحة، مستوى التنمية المحلية بكل منطقة.

فمنذ الاستقلال استحدثت الدولة الجزائرية عدة برامج ومخططات للتنمية المحلية، الإقليمية والوطنية، حيث تهدف هذه البرامج إلى تدارك التأخر في النمو وتهيئة الظروف للاستثمار الاقتصادي، وتطوير وترقية الأقاليم والمجتمعات المحلية، وتحسين الوسط المعيشي للمواطنين في المجالات الحيوية، ودعم التنمية المحلية خاصة بمناطق الجنوب ومناطق الهضاب العليا.

كما تم استحداث برامج خاصة في إطار استحداث صندوق ضبط الموارد سنة 2000، هذه البرامج التي وجهت لتدعيم التنمية الاقتصادية والاجتماعية للجماعات المحلية بشكل خاص؛ ومن هذه البرامج برنامج الصندوق الخاص بتطوير مناطق الجنوب (FSDRS)، وبرنامج التنمية الاقتصادية للهضاب العليا (PHP)، برنامج صندوق الضمان والتضامن للجماعات المحلية (CGSCL) وهو ما يدعى بصندوق الجماعات المحلية المشترك (FCCL) سابقا، المخططات القطاعية للتنمية (PSD)، برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي (PSRE).

ومن البرامج المهمة في ميزانية التجهيز، التي ترصد لها الدولة اعتمادات مالية هامة برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (ADSEC)، الذي كان يسمى سابقا المخطط البلدي للتنمية (PCD)، لما له من أهمية وأثر بارز في تحسين الظروف المعيشية للمواطن، والذي من خلاله يمكن حصر مسؤولية الجماعات المحلية في دعم التنمية.

1.2. برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (ADSEC)

يشكل برنامج دعم الجماعات المحلية الأداة الأنسب لتجسيد الأهداف المسطرة في مجال التنمية المحلية، فمن خلال هذه البرامج تضع الدولة في متناول البلديات الوسائل المالية، من خلال ميزانية الدولة للتجهيز، قصد تفعيل الديناميكية الاقتصادية والاجتماعية للبلديات وتمكينها من الاستجابة بشكل فعال وسريع لحاجيات السكان من خلال تسجيل مشاريع جوارية ذات أثر مباشر على الإطار المعيشي للمواطنين.

فصدور القانون العضوي 15-18 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، والذي أرسى نظاما جديدا وقواعد جديدة وأطرا جديدة تتعلق بالتسيير المالي الخاص بكل القطاعات والوظائف والمجالات في الدولة بما في ذلك المتعلقة بالجماعات المحلية والبلدية، وكذلك هو يطبق على جميع الأصعدة المركزية والمحلية، حيث أحدث هذا القانون هيكلة جديدة وأسس لقواعد ومبادئ جديدة لم يعرفها سابقه القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، إذ انتقل بميزانية الدولة من التسيير عن طريق الوسائل إلى التسيير المتمحور حول النتائج.

وتطبيقا لمقتضيات القانون العضوي 15-18 المتعلق بقوانين المالية السالف الذكر، صدرت مجموعة من النصوص التنظيمية توضح وتبين وتؤطر لتنفيذه بصفة رسمية، خاصة بعد دخوله حيز التنفيذ برسم السنة المالية 2024.

وتبعا لذلك، أسست وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ضمن الحافظة الوزارية المخصصة لها، لبرنامج دعم الجماعات المحلية الذي يحتوي على برنامج فرعي يتضمن برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (المخطط البلدي للتنمية سابقا PCD) (حرفوش، 2024).

وكخلفية تاريخية، فقد جاء في وصف المخطط البلدي للتنمية بالمرسوم رقم 73-136 المؤرخ في 09 غشت 1973 يتعلق بشروط تسيير وتنفيذ المخططات البلدية الخاصة للتنمية على أنه مجموعة الوسائل القانونية والمالية التي تسمح للجماعات المحلية بتقدير وتجسيد سياساتها التنموية الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية (الجريدة الرسمية، 1973).

وتبعا لأحكام القانون رقم 11-10 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية، خاصة المادة 107 منه والتي تنص على أنه «يعد المجلس الشعبي البلدي برامجه السنوية والمتعددة السنوات الموافقة لمدة عهده ويصادق عليها ويسهر على تنفيذها تماشيا مع الصلاحيات

المخولة له قانونا. وفي إطار المخطط الوطني للتهيئة والتنمية المستدامة للإقليم وكذا المخططات التوجيهية القطاعية يكون اختيار العمليات التي تنجز في إطار المخطط البلدي للتنمية من صلاحيات المجلس الشعبي البلدي» (الجريدة الرسمية، 2011).

تحدد العمليات التي يمكن تسجيلها بعنوان برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات (المخططات البلدية للتنمية سابقا) والتي تصب كلها في التنمية المحلية المستدامة فيما يلي: (التزويد بمياه الشرب، التطهير، الأسواق الجوارية، الطرقات والمسالك، البريد والهاتف، البنيات البلدية، وكالة النفقات في البلديات الواجب ترقيتها، التربية والتكوين، التهيئة الحضرية، الصحة والنظافة، الثقافة والتسليّة، الشباب، الرياضة، البيئة).

تساهم المخططات البلدية للتنمية سنويا وعبر ميزانية الدولة للتجهيز في تمويل جملة من الأعمال ذات الطابع الجوّاري قصد ترقية مجموع البلديات وكذا تلبية الحاجيات الأساسية المعبر عنها محليا.

فقد تطورت الاعتمادات المالية المخصصة لدعم الجماعات المحلية عبر مختلف المخططات الخماسية التي سطرته الدولة، فعلى سبيل الذكر فقد بلغت الاعتمادات المالية للمخطط الخماسي بين سنتي 2000 و2004، ما قيمته 175 مليار دينار جزائري، وبلغ إجمالي الاعتمادات المالية المخصصة لمخططات البلدية للتنمية بعنوان المخطط الخماسي 2010-2014، 434 مليار دينار، ما سمح بتسجيل 83997 عملية، بينما بلغت هذه الاعتمادات سنة 2018، ما قيمته 100 مليار دينار جزائري.

كما تم تخصيص بعنوان برنامج دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات لسنة 2023، غلاف مالي قدره 110 مليار دج، تم توزيعه بشكل كلي على الولايات، وذلك بالاستناد إلى جملة من المعايير لاسيما عدد بلديات كل ولاية، مساحة كل ولاية، القدرة على التمويل الذاتي للبلديات، عدد السكان، حجم البرنامج الجاري إنجازه.

سمح الغلاف المالي المخصص للولايات بتسجيل 13 660 عملية، حيث بلغ عدد العمليات المنتهية 7770 عملية. تم منح خلال سنتي 2023 و2024 من ميزانية هذا الصندوق بعنوان قسم التجهيز مبلغ إجمالي قدره 229,25 مليار دج، استفادت منه 58 ولاية، منه 200 مليار دج تم توزيعه على الولايات. وخلال سنة 2023 تمكنت الولايات والبلديات من تسجيل 6437 مشروع.

2.2. الأثر الناتج عن إعادة تقييم المشاريع العمومية

تطبيقا للمبادئ التي تعرضنا لها سابقا في هذا البحث وهي مبادئ الحوكمة، النجاعة الشفافية والمساءلة في تنفيذ المشاريع العمومية، فغالبا ما تظهر إلى السطح إشكالية إعادة

تقييم المشاريع العمومية والتي لا تتوافق مع المبادئ المذكورة سابقا، والتي تحمل خزينة الدولة أموالا إضافية طائلة وتساهم بشكل هائل في تعاظم الدين العمومي.

حيث يتم باستمرار تسجيل فوارق مهمة بين التسجيل الميزانياتي للمشاريع وكلفتها الحقيقية بعد الانطلاق في التنفيذ، لذلك تضطر المصالح المتعاقدة لطلب إعادة تقييم للمشاريع قيد الانجاز وطلب تمويل إضافي. ففي سنة 2020، تم رصد مبلغ قدره 280 مليار دينار جزائري، لإعادة تقييم المشاريع قيد الانجاز.

وبالرغم من أن قانون الصفقات العمومية والنصوص التنظيمية المرتبطة به تنص على ضرورة إعداد التقدير الإداري المسبق للنفقات بشكل صادق وعقلاني... إلا أن ميزانية الدولة تتحمل باستمرار أعباء إعادة التقييم. في هذا الصدد يشار إلى أنه على الرغم من أن إبرام وتنفيذ ورقابة العقود والصفقات العمومية تخضع للأحكام الواردة في قانون الصفقات العمومية، إلا أن ذلك لا يعني عدم وجود نصوص أخرى يجب مراعاتها، وعلى رأس تلك النصوص المرسوم التنفيذي رقم 98-227، المؤرخ في 13 جويلية 1998 المعدل والمتمم، الذي تنص المادة 6 منه على أن: «لا يمكن أن تعرض للتسجيل بغرض الإنجاز بعنوان ميزانية الدولة للتجهيز إلا برامج ومشاريع التجهيز الممركزة التي بلغت النضج الكافي الذي يسمح بالانطلاق في انجازها خلال السنة. يقصد بدراسات النضج لمشروع أو برنامج تجهيز عمومي، مجموع الدراسات التي تسمح بالتأكد من أنه من شأن المشروع المساهمة في التطور الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني أو الجهوي أو المحلي وبأن أشغال انجاز المشروع مهيأة للانطلاق في الظروف المثلى للكلفة والآجال». وبهذه الصفة، يتعين ما يأتي:

- دراسة إمكانية التنفيذ وطريقة الانجاز المرتقبة،
- العناصر التي تبرر الملاءمة الاقتصادية والاجتماعية والأولوية الممنوحة لها،
- تقويم أثرها على ميزانية الدولة خلال السنوات اللاحقة،
- تقويم الكلفة بالعملة الصعبة مباشرة مع الإشارة إلى كيفية تمويلها.

وتنص المادة 9 من نفس المرسوم، أنه بعد اكتمال نضج المشروع طبقا لأحكام المواد 6 و7 و8 منه، يجب أن يشمل الملف التقني للمشروع المطلوب تسجيله اجباريا العناصر الآتية: عرض الأسباب أو تقرير تقديم المشروع أو البرنامج، الالتزام بالتنسيق الضروري فيما بين القطاعات، اختيار استراتيجية التنفيذ بتشجيع اللجوء إلى الوسائل والمواد المحلية في ظل احترام أهداف التنمية، بطاقة تقنية تتضمن لاسيما المحتوى المادي والكلفة بالدينار/ العملة الصعبة وآجال الإنجاز والدفع، نتائج المناقصات طبقا للتنظيم المتعلق بالصفقات العمومية (الجريدة الرسمية، 1998).

يوصي مجلس المحاسبة في تقريره السنوي الذي صادق عليه في 09 جوان 2019، على:
(الجريدة الرسمية، 2019)

- الامتثال الصارم لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 يوليو سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم، لاسيما فيما يتعلق في نضج المشاريع؛
- تعريف أولويات برامج التجهيز التي تسعى لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وترتيبها وتحديدتها؛
- اشراك المواطنين والأطراف الفاعلين المحليين في خيارات وأولويات التهيئة والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفق الشروط التي رسمتها السلطات العمومية، وتشجيع المبادرات المتخذة من طرف البلديات؛
- ضمان الاستعمال العقلاني والفعال للاعتمادات المخصصة لمخططات التنمية البلدية بهدف تحقيق التنمية المستدامة للجماعة المحلية وتحسين مستوى معيشة المواطنين ووضع نظام يضبط توزيع الاعتمادات بين البلديات، ويأخذ بعين الاعتبار الخصوصيات المحلية الموجودة.

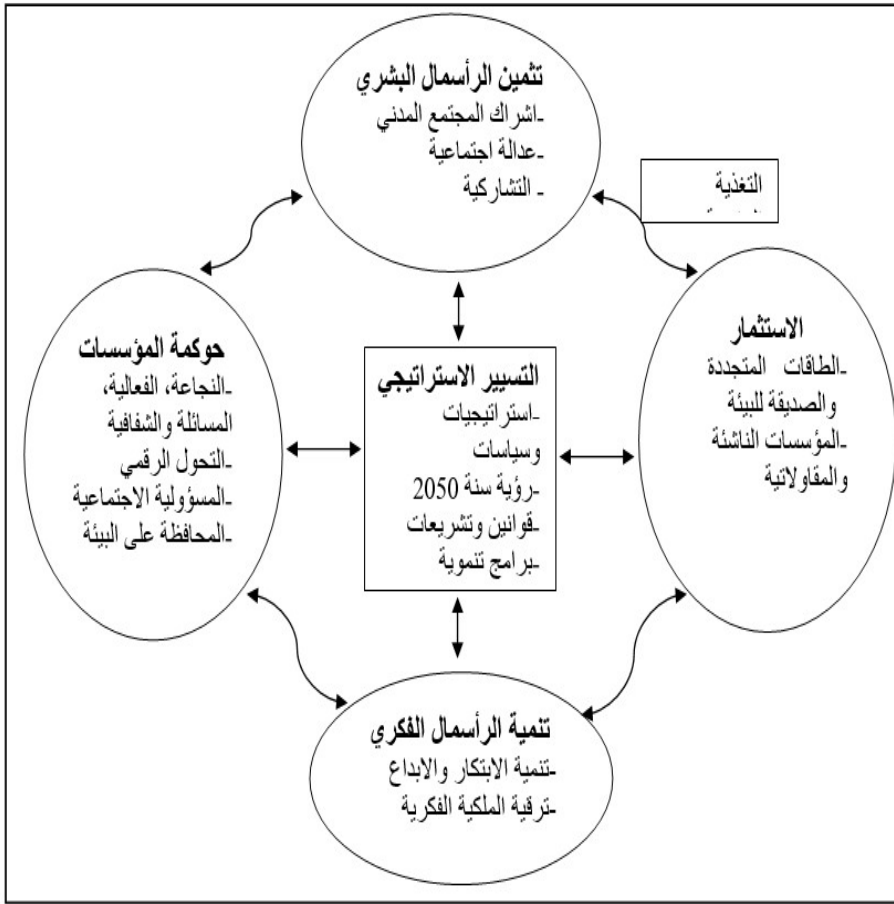
رابعاً: التحديات والحلول الاستشرافية

1. رؤية استشرافية للتنمية بالجزائر، آفاق سنة 2050

تعتمد هذه الرؤية الاستشرافية بعيدة الأمد للتنمية المحلية المستدامة على اقتراح بعض السياسات والاستراتيجيات المستقبلية التي من شأنها تدعيم وتحقيق هذا الهدف والمتمثل في الحفاظ على التوازن الجهوي وتعزيز العدالة الاجتماعية وفق مبادئ الحوكمة، النزاعة، الشفافية والمساءلة، بهدف ترشيد الانفاق العمومي المحلي.

لذلك سنحاول اقتراح مخطط يضم عدة محاور رئيسية مترابطة، تشكل الأساس لرؤية تنموية مستدامة ومتوازنة للجزائر بحلول سنة 2050، والتي يجب التركيز عليها من أجل تلافي الفوارق التنموية. وانطلاقاً من المقولة المشهورة والتي مفادها «قد يكون الاستثمار مكلفاً لكن التنمية تستحق»، إن هذا المخطط المتكامل في الشكل رقم 2 مبني أساساً على مفهوم الاستثمار طويل الأمد (البشري، الفكري، المادي والمالي).

الشكل رقم 02: مخطط متكامل لرؤية استشرافية تنموية مستدامة متوازنة



المصدر: من اعداد الباحث

وسنأتي لشرح كل محور من محاور هذه الرؤية على حدى وهو كالآتي:

المحور الأول: التسيير التشاركي الاستراتيجي

يُمثل التسيير التشاركي الاستراتيجي الأساس الذي تُبنى عليه كافة العمليات التنموية، حيث يركز على وضع رؤى وخطط طويلة المدى تهدف إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. يتجلى ذلك من خلال إعداد سياسات واستراتيجيات تنموية مدروسة، تُصاغ بناءً على تحليل دقيق لاحتياجات المجتمع، وتأخذ بعين الاعتبار التحديات المستقبلية. ومن أبرز معالم هذا المحور، وضع رؤية شاملة لسنة 2050، تحدد الأهداف الكبرى التي تسعى الدولة إلى تحقيقها على المدى الطويل.

تلعب التشريعات دوراً داعماً في هذا المسار، من خلال توفير إطار قانوني ملائم يعزز بيئة الاستثمار والابتكار. ويتكامل هذا المحور مع إطلاق برامج تنموية واقعية تتماشى مع الأهداف المرسومة، وتُشرف على تنفيذها هياكل وهيئات متخصصة، تضمن التنسيق بين جميع الفاعلين المعنيين.

المحور الثاني: تثمين الرأسمال البشري

يُعد تثمين الرأسمال البشري الركيزة الأساسية لأي تنمية مستدامة، حيث يركز على تطوير القدرات البشرية وتمكين الأفراد من لعب أدوار فعالة داخل المجتمع. ويبرز ضمن هذا المحور أهمية إشراك المجتمع المدني، باعتباره شريكاً محورياً في صياغة السياسات التنموية وتنفيذها.

إن إشراك منظمات المجتمع المدني يضمن إشراك المواطنين بشكل مباشر في اتخاذ القرارات التي تمس حياتهم اليومية، ويعزز من ثقافة المواطنة النشطة. كما أن العدالة الاجتماعية تشكل جانباً رئيسياً في هذا المحور، فهي تضمن تكافؤ الفرص بين جميع أفراد المجتمع، مما يعزز من الاستقرار المجتمعي ويُسهل في بناء مجتمع متماسك. إضافة إلى ذلك، تقوم التشاركية بدور حيوي في تحقيق التنمية، حيث يتم إشراك مختلف الأطراف الفاعلة، من حكومات ومؤسسات خاصة ومجتمع مدني، لضمان رسم وتنفيذ السياسات بشكل تشاركي يعكس تطلعات الجميع.

المحور الثالث: الاستثمار

يُعتبر الاستثمار حجر الزاوية في تحقيق التنمية المستدامة، حيث يساهم في خلق فرص العمل وتحريك عجلة الاقتصاد. ومن بين أهم مجالات الاستثمار التي تركز عليها الرؤية، الاستثمار في الطاقات المتجددة والصديقة للبيئة، لما لها من دور كبير في تقليل الاعتماد على الطاقات التقليدية والحفاظ على البيئة.

تشجيع الاستثمارات في الطاقات المتجددة الشمسية، الريحية والمائية بهدف بناء اقتصاد أخضر مستدام. كما أن مواصلة دعم المؤسسات الناشئة والمقاولاتية (ريادة الأعمال) يمثل ركيزة مهمة، حيث يتم توفير بيئة ملائمة لريادة الأعمال من خلال تقديم التسهيلات المالية والتشريعية، مما يشجع الشباب والمبدعين على ابتكار مشاريع جديدة تساهم في تعزيز النسيج الاقتصادي.

المحور الرابع: حوكمة المؤسسات العمومية

تُعد حوكمة المؤسسات العمومية من الركائز الجوهرية لضمان الأداء الفعال والشفاف للهيئات والمؤسسات. فهي تقوم على مبادئ النجاعة والفعالية، حيث يتم السعي لتحقيق

الأهداف بأعلى قدر من الكفاءة، مع ضمان خضوع المؤسسات للمساءلة واتباعها لمبادئ الشفافية في جميع تعاملاتها. كما يلعب التحول الرقمي دوراً محورياً في هذا السياق، حيث تسهم الرقمنة في تسريع العمليات وتبسيطها، مما ينعكس إيجاباً على جودة الخدمات المقدمة.

تحت المسؤولية الاجتماعية المؤسسات على تبني سياسات تراعي مصالح المجتمع والبيئة، إلى جانب المحافظة على البيئة كعنصر أساسي من عناصر التنمية المستدامة، من خلال التزام المؤسسات بالمعايير البيئية وتبني ممارسات مسؤولة.

المحور الخامس: تنمية الرأسمال الفكري

تُعنى تنمية الرأسمال الفكري بتعزيز القدرة المعرفية والابتكارية للمجتمع، وهو ما يُعد ضرورياً لبناء اقتصاد قائم على المعرفة. ويبرز في هذا المحور التركيز على تنمية الابتكار والإبداع، من خلال دعم البحث العلمي وإنشاء مراكز أبحاث متخصصة، فضلاً عن تحفيز الأفراد على التفكير الإبداعي والابتكاري. كما تحظى ترقية الملكية الفكرية بأهمية كبيرة، حيث يتم تشجيع حماية حقوق المخترعين والمبدعين، مع وضع سياسات تحفز تسجيل براءات الاختراع وتشجيع الاستثمار في الصناعات المعرفية، مما يساهم في تعزيز التنافسية الاقتصادية وبناء مجتمع معرفي متقدم.

نلاحظ من خلال الشكل رقم 2، بأن كل المحاور مترابطة فيما بينها ترابطاً وثيقاً يضمن التغذية الراجعة التي تشكل آلية مهمة لضمان جودة واستمرارية السياسات التنموية. فهي أداة تقييمية تُستخدم بشكل مستمر لمراجعة مدى تحقيق الأهداف المحددة مسبقاً، من خلال جمع البيانات وتحليلها للكشف عن نقاط القوة والضعف في الأداء.

يتيح هذا النهج التفاعلي إمكانية تعديل السياسات والبرامج، بما يتناسب مع المتغيرات التي قد تطرأ على البيئة الاجتماعية أو الاقتصادية، مما يضمن بقاء عملية التنمية على المسار الصحيح وتحقيق النتائج المرجوة.

الخاتمة

يعد اعتماد سياسات تنموية متوازنة ومستدامة ضرورة ملحة لضمان تحقيق تنمية شاملة تعود بالنفع على جميع المناطق دون استثناء، فالحد من الفوارق الجهوية يساهم في تعزيز الاستقرار الاجتماعي والاقتصادي، ويخلق فرصاً متكافئة لكل السكان.

ومن خلال توزيع الموارد والاستثمارات بشكل عادل، يمكن تحفيز التنمية المحلية وتعزيز قدرة السلطة المحلية على تحقيق الاكتفاء الذاتي، كما أن تبني استراتيجيات مستدامة يضمن الحفاظ على الموارد للأجيال القادمة، مما يعزز استمرارية التنمية. لذا فإن تحقيق

العدالة الاجتماعية لا يكون ممكناً إلا عبر سياسات تنموية تدمج بين الكفاءة، والتوزيع العادل للمشاريع الاقتصادية والتنموية، والرؤية الاستراتيجية طويلة المدى في المخططات التنموية.

من جهة أخرى تعد التنمية المحلية ركيزة أساسية لتحقيق الرفاه الاقتصادي والاجتماعي، حيث تهدف إلى تعزيز قدرات المجتمعات المحلية واستغلال مواردها بفعالية. تتطلب هذه العملية نهجاً متكاملاً يأخذ بعين الاعتبار الخصائص الجغرافية والاقتصادية لكل منطقة، مع التركيز على الاستدامة والعدالة في توزيع الفرص.

ويعد التوازن الجهوي أحد العوامل الحاسمة لضمان عدم تركيز التنمية في مناطق معينة على حساب أخرى، مما يحد من الفوارق التنموية ويعزز الاندماج الاقتصادي والاجتماعي على المستوى الوطني، فهو يرتبط بالتنمية المحلية بشكل وثيق بمبادئ الحوكمة، النجاعة، الشفافية، والمساءلة، والمشاركة الفعالة للمجتمع في صنع القرار.

لذلك فإن التكامل بين هذه المفاهيم: التنمية المحلية، والتوازن الجهوي، والحوكمة، والنجاعة، الشفافية والمساءلة، يشكل الأساس لأي نموذج تنموي ناجح قادر على تحقيق نمو مستدام وشامل.

المراجع

- BRUNDTLAND, G. (2025, mars 13). <https://research.un.org/ar/docs/environment/conferences>. Récupéré sur www.un.org.
- Dimitrios, G. (2019, December 16). Discussing the Role of Universities in Fostering Regional Entrepreneurial Ecosystems. *Economies*, 7(4), p. 119. doi:<https://doi.org/10.3390/economies7040119>
- FAVREAU , L., & LEVSEQUE, B. (1999). Développement économique communautaire, économie sociale et intervention. Québec: presses de l'université de Québec.
- Friedmann, J., & Alonso, W. (1965). *Regional Development and Planning: A Reader*. Massachusetts: M.I.T. Press.
- Ghosh , B., & De, P. (2005, January). Investigating the linkage between infrastructure and regional development in India: era of planning to globalization. *Journal of Asian Economics*, 15(6), pp. 1023-1050. doi:<https://doi.org/10.1016/j.asieco.2004.11.002>
- Glaeser, E., & Gottlieb, J. (2011). <http://www.nber.org/papers/w14373>. (NBER, Éd.) doi:10.3386/w14373
- IISD. (2025, mars 12). <https://www.iisd.org/mission-and-goals/sustainable-development>. (المستدامة) م. أ. Éditeur Récupéré sur www.iisd.org: <https://www.iisd.org/mission-and-goals/sustainable-development>

- OECD. (2022). <https://doi.org/10.1787/14108660-en>, 2022. (P. OECD Publishing, Éd.) doi:10.1787/14108660-en
- Planning Commission, o. (1961, July 6). India's Third Five-Year Plan. (P. I. Economics, Éd.) Economic Digest, 3(3), pp. 73-76. Récupéré sur <https://www.jstor.org/stable/41243222>
- Rana, R. (2018, octobre). Policy Initiative for Balance Regional Development and Growth. Theoretical Economics Letters, 8(14), pp. 3034-3045. doi:<https://doi.org/10.4236/tel.2018.814188>

- إحسان حفطي. (2006). علم اجتماع التنمية. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية.
- أحمد مصطفى خاطر. (1999). تنمية المجتمعات المحلية. الإسكندرية، مصر: المكتب الجامعي الحديث.
- الأمم المتحدة. (15 مارس، 2025). أهداف-التنمية-المستدامة-الاسترداد من [www.undp.org](https://www.undp.org/ar/arab-states)
- الجريدة الرسمية. (12 جويلية، 1982). القانون 11-82 الصادرة في 24 أوت 1982. المتعلق بالاستثمار الاقتصادي الخاص الوطني (34).
- الجريدة الرسمية. (21 أكتوبر، 2010). القانون رقم 10-02 المؤرخ في 29 يونيو 2010. المخطط الوطني لهيئة الإقليم (61)، 90. الجزائر.
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية دستور. (30 ديسمبر، 2020). الجريدة الرسمية (82).
- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية مجلس المحاسبة. (ديسمبر 2018). تقرير مراجعة مدى جاهزية الحكومة لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، ديسمبر، ص 12-13. الجزائر: مجلس المحاسبة.
- الجودي صاطوري. (2016). التنمية المستدامة في الجزائر الواقع والتحديات. مجلة الباحث، الصفحات 299-311.
- الجريدة الرسمية، العدد 37. (03 جويلية، 2011). القانون رقم 10-11 المؤرخ في 22 جوان 2011 المتعلق بالبلدية. 17.
- الجريدة الرسمية، العدد 51. (15 جويلية، 1998). المرسوم التنفيذي رقم 98-227 المؤرخ في 13 جويلية سنة 1998 والمتعلق بنفقات الدولة للتجهيز المعدل والمتمم.
- الجريدة الرسمية، العدد 67. (21 أوت، 1973). المرسوم التنفيذي رقم 73-136 المؤرخ في 09 أوت 1973.
- الجريدة الرسمية، العدد 75. (04 ديسمبر، 2019). التقرير السنوي لسنة 2019، الذي تمت المصادقة عليه في 09 جوان 2019، 13.
- أيمن عودة المعالي. (2010). الإدارة المحلية. عمان، الأردن: دار وائل للنشر.
- جلييلة العبادوي. (19 جوان، 2019). مؤشرات أداء الحوكمة المحلية (أداء التنمية من منظور المواطن). المجلة الجزائرية للأمن الإنساني، 4(2)، الصفحات 273-290. doi:<https://doi.org/10.59791/arhs.v4i2.290>
- حليلة غربي. (2019). التنمية الجهوية ومتطلبات التوازن الجهوي في السياسات الاقتصادية. المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية (5).

- خالد مصطفى قاسم. (2007). ادارة البيئة والتنمية المستدامة في ظل العولمة المعاصرة. الإسكندرية: الدار الجامعة.
- خيضر خنفري. (2011). تمويل التنمية المحلية في الجزائر واقع وأفاق. أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص التحليل الاقتصادي، -25 28. (جامعة الجزائر03، المحرر) الجزائر: كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.
- ريدة ديب، و سليمان المهنا. (2009). التخطيط من أجل التنمية المستدامة، المجلد 25، العدد 01، ص ص 490-492. مجلة جامعة دمشق للعلوم الهندسية، 25(01)، الصفحات 490-524.
- شفيق محمد . (1986). التنمية الاجتماعية. القاهرة: دار الجامعة العربية للطباعة والنشر.
- عائشة حديدي ، و إلهام طرافي. (30 جوان، 2020). المنهجية المتبعة في تطوير مؤشرات أداء الحوكمة المحلية. المجلة الجزائرية للعلوم السياسية والعلاقات الدولية، الصفحات 335-357. تم الاسترداد من <https://search.emarefa.net/detail/BIM-1286577>
- فاتح حاجي. (2008). الجهوية في الجزائر الواقع والآفاق. مجلة العلوم الاجتماعية، 15(26)، الصفحات 119-120.
- فتحي السيد عبدة أبو سيد أحمد . (2005). الصناعات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية المحلية. الإسكندرية: مؤسسة شباب الجامعة.
- محمد فراري . (2013). تمويل التنمية المحلية في الجزائر بين مقتضيات الديمقراطية والانشغالات المركزية. مذكرة ماجستير في إطار مدرسة دكتوراه، تخصص الدولة والمؤسسات العمومية، 03. (جامعة الجزائر، المحرر) بن عكنون: كلية الحقوق.
- نادية حرفوش. (01 جوان، 2024). دور الدولة في دعم التنمية الاجتماعية والاقتصادية للبلديات في إطار تطبيق مقتضيات القانون العضوي 18-15 المتعلق بقوانين المالية: قراءة تحليلية. مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، 9(2)، الصفحات 895-914.
- ناصر فتحي. (2021). إشكالية التنمية المحلية في الشرق الجزائري تحليل حول فكرة الأقلية. أطروحة دكتوراه غير منشورة، -54 55. (فرع علوم الأرض، تخصص تهيئة الإقليم، المحرر) جامعة باتنة 02.
- يوسف فروج ، و فتيحة قصاص. (ديسمبر، 2016). عقود النجاعة كآلية لتفعيل الحوكمة ودورها في ترشيد النفقات في المؤسسات العمومية - دراسة حالة المؤسسات التربوية في الجزائر. مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية، 3(6)، الصفحات 172-188.